من برينسيب إلى كروكس

حمّور زيادة

في أحد الشوارع الجانبية بمدينة سرابيفو، أطلق غافريلو برينسيب النار على وليّ عهد النمسا الأرشيدوق فرانتز فرديناند فقتله داخل سيارته. الحادث الذي وقع في يونيو/ حزيران 1914، ووصفته صحيفة الإندبندنت وقتها بأنّه مؤسف لكنّه ليس مُهمّ، قاد مباشرة إلى نشوب الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، كان الحادث مهمّاً وغَيّر التاريخ، رغم أنّ «الإندبندنت» لم ترَ ذلك مقبلاً. لكنّنا اليوم نعرف أكثر.

لم يتوقف تأثير الرصاصات التي أطلقها الشاب الصربي برينسيب عند نشوب الحرب العظمى، لكنّه امتدّ ليشعل الحرب العالمية الثانية أيضاً. فمعاهدة فرساي المُوقّعة في 1919 لم تنهِ العداء، إنّما فتحت الطريق لصعود النازية ولانتقام ألماني مخيف من العالم كلّه. هذا يعرفه كلّ طالب مدرسة.

بلا مبالغة، يمكن اتهام رصاصات غافريلو برينسيب بأنّها تسببت في مقتل أكثر من 20 مليون إنسان بشكل مباشر في الحرب العالمية الأولى، وأكثر من 60 مليون إنسان في الحرب العالمية الثانية. وانهارت نتيجة لها إمبراطوريات عدّة، وصعدت الولايات المتّحدة على عرش الكوكب، وتكوّنت دول قومية. حتّى بنيامين نتنياهو جاء بشكل مباشر من فوهة مسدّس الطالب الصربي المُتعصّب. يمكن القول إنّ الطالب الصربي المُتحمّس لقضية شعبه قد تسبّب في قتل عشرات الملايين بشكل مباشر، ومئات الملايين غيرهم بشكل غير مباشر. كان برينسيب يبلغ بالكاد العشرين عاماً لمّا أطلق الرصاصات الأخطر في التاريخ الحديث. وفي بنسيلفانيا، في يوليو/ تمّوز 2024، أطلق شاب أميركي، لم يتجاوز العشرين من العمر، الرصاص على المُرشّح الرئاسي الأميركي السابق دونالد ترامب، في ما يبدو إعادة لكارثة برينسيب. فشل الشاب الأميركي بعكس ذاك الصربي، فبينما مات أرشيدوق النمسا وأصبح برينسيب بطلاً قومياً في صربيا، نجا ترامب ومات توماس مايثو كروكس، ولا أظنّه سيصبح بطلاً في أيّ مكان. أول نتائج محاولة اغتيال ترامب حصوله على الدعم الكافي للترشّح، وربّما للفوز. فقبل تلك الرصاصات الطائشة الحمقاء، لم يكن موقف الرئيس السابق يختلف في السوء عن موقف خصمه الرئيس الحالي. ربما يكون كروكس قد وضع ترامب على عرش العالم بمحاولته البائسة لاغتياله.

يعود ترامب وفي نفسه مرارة الهزيمة السابقة، وضلالاته تُخبره بأنّ رئاسته المُنقضية قد سُرقت، وأنّ الانتخابات زُوّرت لصالح خصمه الديمقراطي. ففي عقل اليميني المُتعصّب، هناك مؤامرة ليبرالية شيوعية شيطانية تستهدف عادات المجتمع الأميركي وقيمه. أمر لا يختلف كثيراً عن اليمين العربي المؤمن بالمؤامرات التي تستهدف دينه وعاداته وقيمه. هكذا يعود الوحش الجريح لينتقم. لديه أربع سنوات أخيرة ليثأر، وليشكّل مُستقبل الولايات المتّحدة، وللأسف، العالم. وهو أمر مفهوم لليميني لا يمتلك أيّ فكر أو مشروع، إنّما مُجرّد جوع وحشي للسلطة، ورغبة طفولية في إيذاء الجميع لإثبات شيء ما للنفس لذلك لن يترك هذه الفرصة الرئاسية الأخيرة تمرّ كما تمرّ فترات الحكم الثانية لرؤساء آخرين. فبحسب سياسيين جمهوريين، ينوي الحزب اليميني إجراء عملية سيطرة واسعة على الإدارة الأميركية في حال الفوز. جزء من هذه العملية تعيين موظّفين جمهوريين في مفاصل الدولة، مع تفكيك الدولة إدارياً. وهي خطّة تليق بمجموعة مُتطرّفة، لا فرق بين أن تنتمي إلى العالم الأول أو إلى العالم الثالث. ففي النزعات الشمولية لا تهمّ هذه الفروق.

لن تكون عودة دونالد ترامب المحتملة إلى السلطة بسهولة فترة حكمه الأولى، إن جاز وصف فترته الأولى بالسهولة. وبعد رصاصات كروكس أصبح ترامب أقوى، بل إنّه يتحدّث إنّ الأطباء تعجّبوا من نجاته، واعتبروها «معجزة». هكذا سينظر لنفسه أنّ القدر ذاته تدخّل لينقذ حياته بمعجزة لأنّ هناك دوراً كبيراً يجب أن يقوم به، كأنّ ضلالات الرجل كانت تنقّص بعداً دينياً يجعله يعتبر نفسه المُخلّص القادم.

مات توماس كروكس قبل أن نعرف لماذا فعل فعلته هذه. وستنشط نظريات المؤامرة عن جريمته زمناً طويلاً. لكن العالم كلّه سيدفع ثمن تهوّره هذا. ولا يقف بيننا وبين الكارثة إلّا رجل صهيوني هدّه السن والمرض، يتشبث بالسلطة كأيّ ديكتاتور يحكم جمهورية موز. قد يكون كروكس لم يصب دونالد ترامب، لكنّ الرصاصة التي أطلقها قد تكون أصابت العالم كلّه في مقتل.

الصهيونية وارتداد الحداثة إلى الأبدي

محمود الشيخ

عميق وعالمي أثر الصراع على فلسطين. وفي أتون النار المشتعلة في غزّة تحترق أجساد مدنيين أبرياء، بينما تنضح أشياء لا مبالغة في توقّع أن تبعث عالماً جديداً من رماد هذه الأرض المباركة وشعبها العظيم. ومع كلّ يوم في محرقة غزّة، يزداد البحث عن إجابات لأسئلة المشهد المهيب المؤلم. ومع قدرة كلّ إنسان في العالم (للمرّة الأولى في التاريخ الإنساني) على الحصول على موارد معلوماتية هائلة بـ«كبسة زرّ»، تحتفظ حقائق سابقة بطزاجتها وتعود إلى الحياة، وتأخذ مكانها في الذاكرة والوعي معاً. وعند البحث بكلمات مفتاحية مناسبة لاستكشاف جوانب العلاقات الإسرائيلية - الألمانية، يحبل خبرٌ جديد عن التزام ألمانيا تجاه إسرائيل والأدبيات التي تُبرّره، على معطيات أقدم. ومن هذه المعطيات تقرير إخباري (موقع ديوتشه فيله الألماني، 25 إبريل/ نيسان 2023)، وعنوانه «ألمانيا وإسرائيل: مسؤولية أبدية رغم اختلاف وجهات النظر». تاريخ نشر التقرير مُهمّ لأنّه يسبق عملية طوفان الأقصى، ما يُبطل حُجّة من يتذرّع بتلك العملية مبرّراً مقبولاً منطقياً، وربما أخلاقياً، لموقف ألماني ما تزال حلقاتُه المتتابعة تصدم كثيرين.

الإحصاءات الواردة في التقرير عن علاقات البلدين تجعل المشهد الراهن (قبل طوفان الأقصى وبعده) أكثر إلغازاً. رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون والمستشار الألماني كونراد أديناور التقيا مرتّين فقط. المستشار الألماني فيلي برانت، أول مستشار ألماني يزور إسرائيل، بينما خليفته هيلموت شميدت لم يسافر أبداً إلى إسرائيل مستشاراً. والمستشار غيرهارد شرودر زار القدس عام 2000. وخلال 16 عاماً تولّى خلالها المنصب لم يزر هيلموت كول إسرائيل سوى مرّتين، وزارتها أنجيلا ميركل ثماني مرّات، وشكّل خطابها في الكنيست قمّة علاقات البلدين. قالت: «كلّ حكومة اتحادية وكلّ مستشار قبلي كان ملتزماً بالمسؤولية التاريخية الخاصة لألمانيا عن أمن إسرائيل. المسؤولية التاريخية لألمانيا جزء من المصلحة الوطنية لبلدي. وهذا يعني أن أمن إسرائيل لا يمكن التفاوض عليه أبداً». والمستشار أولاف شولتز كان يتبنّى وجهة نظر نقدية لمشاركة أحزاب وسياسيين من اليمين المُتشدّد في الحكومة الإسرائيلية. وما تعكسه المؤشّرات سالفة الذكر أن مسؤولية ألمانيا عن الهولوكوست النازي لم تعد مسألة «زمنية» (شأن كلّ ما يُفترَض أن تعالجه السياسة في زمن «الحداثة»)، بل تحوّلت التزاماً أبدياً، فأيّ حارس هذا الذي يستطيع حراسة أيّ فكرة أو حتّى قيمة أخلاقية أو عقيدة دينية إلى الأبد؟

وإحالة «الزمني» كان لقرون إحدى أكثر علامات الحداثة السياسية وضوحاً، وهنا يبدو أنّ على منتجي الفكر أن يتوقّفوا طويلاً أمام الدور الذي تقوم به الصهيونية (المشروع والدولة معاً) في تأكل الأساس الحداثي لسياسة الغربية، ربّما منذ «الثورة الفرنسية» (1789). وقد يكون هذا الترابط الذي كشفت عملية طوفان الأقصى درجة عمقه اليوم، وماآلته المُحتملة في المدين المتوسّط والبعيد، قضية ذات أولوية أولى بالنسبة للأكاديميين العرب والمسلمين. وقد كان أحد أشهر شعارات النازي أن يدوم الرايخ الألماني ألف عام، وبعض الأنظمة الأكثر شعبوية في تاريخ العرب المعاصر رفعت شعارات من نوع «الفاتح أبداً»، الذي رفعه نظام مُعمّر القذّافي، لكنّ الديمقراطية الألمانية لا يُفهَم (لأسباب معرفية) أن يكون في خطابها الرسمّي مثل هذا التفكير الأبدي.

وفي عالم تسيّدت فيه حراسة الأنغلوسكسونية لمبدأ «الاستثناء الإسرائيلي» بتشوّهات خطيرة في النظام الدولي، من الخطر أن تتعمّق في العقل والوجدان الألمانيين فكرة «الاستثناء الإسرائيلي»، وأبدية الالتزام به، وأول ما تُعلّمنا إيّاه الحداثة أن السياسة تدور حول «الزمني» فقط، وأنّ ادّعاء القدرة على الإمساك بـ«الأبدي» وهم ثيوقراطي دفنه الغرب في نهاية القرون الوسطى، فهل هي بالفعل ردّة، أم كنّا مخدوعين؟

(كاتب مصري)

عن مستقبل إدلب بعد تطبيع تركي مع الأسد

أحمد مظهر سعدو

تطلّ أسئلة كثيرة مشروعة في الشارع السوري، خصوصاً في محافظة إدلب، وفي الشمال السوري، بشأن المصير المُتوقّع والمُحتمَل لأوضاع أكثر من ثلاثة ملايين سوري باتوا يعيشون في محافظة إدلب وما حولها، بعد التهجير القسري السابق، الذي طاول بنتائجه الكارثية مئات الآف السوريين الذين التجأوا في مناطق خارج سيطرة النظام خوفاً من القمع والاعتقال، والرعب المنتشر في كلّ مكان توجد فيه قوات النظام أو مليشيات، أو مليشيا إيران وحزب الله، وتوابعهما ضمن أماكن تموضع وانتشار أدوات نظام بشّار الأسد ومليشياته.

يعيش أهالي محافظة إدلب وقاطنيها حالة من الخوف والتخوّف جرّاء سماعهم أخبار التقارب أو التطبيع المُتوقّع بين الدولة التركية ونظام الأسد، وهم في ذلك إنّما يُعبّرون دائماً عن تخوّفهم من المجهول، الذي أصبح قريباً في نتائجه، فيما لو تمّ الحوار بين الطرفين، ونتجت عنه تفاهمات جديدة، وتوافقات قد لا تأخذ بالاعتبار حيوات السوريين، بل تذهب إلى إنقاذ مصالح الدولة التركية، وأيضاً مصالح نظام بشّار الأسد، وهو الذي ما انفكّ ونظامه يومياً يهدّد أهالي إدلب، وحاضنة المُعارَضة السورية، بأنّه ما زال يعتبرهم أعداء سياساته ونظامه، وسوف يقتص من الذين عارضوه أو وقفوا ضدّه وكلّهم منذ أواسط شهر مارس/ آذار 2011، وبدء ثورة الحرّية والكرامة، وهو لم يألُ جهداً في محاولاته المستمرّة لقضم بعض الجغرافيا من أراضي إدلب كلّما سمحت له الظروف العسكرية والسياسية، بعد أن تمكّن سابقاً من السيطرة على مدن خان شيخون، ومعرّة النعمان، وسراقب، عام 2020، وكثير من الريف الحموي والريف الحلبي، قبل أن يُعلن التفاهم التركي الروسي في 5 مارس 2020، الذي وقّع بموجبه اتفاق إدلب المعروف (في موسكو، اتفق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيّب أردوغان على وقفٍ لإطلاق النار في إدلب، وعلى إقامة ممرّ آمني وتسيير دوريات مشتركة).

تهديدات النظام السوري المستمرّة لأهالي محافظة إدلب تستند إلى دعم إيراني مليشياتي، وروسي أيضاً، عبر الاستمرار في شيطنة كلّ من يسكن أو يقطن محافظة إدلب والشمال السوري، واعتباره إرهابياً، حسب الرؤية الأسدية، وبأنّ لا بدّ من قطع دابر الإرهاب في الشمال، حسب وصفهم. وتبقى المشكلة في عدم قدرة المُعارَضة السورية، بكلّ ألوان طيفها، على طمأنة السوريين في إدلب والشمال السوري، وهي (المُعارَضة) التي اكتفت بإصدار البيانات الضبابية، بل المتهرّبة والمتملّصة من الإجابة عن «أسئلة المصير»، علاوة على عدم قدرتها على التواصل والاطمئنان مع وإلى الصديق والحليف التركي، وهي التي عجزت عن حماية السوريين في تركيا من ممارسات عنصرية فجّة ومُقيتة، باتت شبحاً مخيفاً ما زال يحدّ من حركة السوريين داخل الأراضي التركية.

أمام هذا الواقع المرّ، كيف للمُعارَضة السورية الرسمية الإمساك بناصية الحقّ والحقيقة، والإسراع إلى شعبها وطمأنته على مصيره المقبل إذا ما حصل التطبيع، وانبثقت التفاهمات الجديدة، وهو ما بات على الأبواب كما هو واضحٌ رغم التعثّر؟

أمّا الحكومة التركية، وضمن سياساتها الجديدة المتسارعة وصولاً إلى إنجاز التفاهم والتطبيع مع نظام بشّار الأسد، وما زالت هي الأخرى حائرة بين قوّة ضغط مصالحها الوطنية بعودة اللاجئين السوريين إلى أراضيهم، والذين جاوز عديدهم لديها عتبة الثلاثة ملايين ونيّف، وبين إنجاز متطلّبات الأمن القومي التركي المهدّد من هم في شمال شرقي سورية، بوجود تنظيم حزب العمّال الكردستاني، والدعم الأميركي الذي لم يتوقّف لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وكذلك الوضع الاقتصادي الصعب في تركيا، واستمرار ارتفاع مُؤشّر التضخّم، وانخفاض الليرة التركية المتواصل. ما زال ذلك كلّه يدفعها، وبسرعة، إلى تحقيق أيّ تفاهم مع بشّار الأسد، عبر ضغوط روسية متواصلة لا يبدو أنّها قد يئست من الاستمرار في تفاهماتٍ جديدة بين تركيا ونظام بشّار الأسد، مهما أصاب العملية التفاوضية المزمعة من تعثّر وعثار كبيرين، إذ تساهم في هذا العثار والإعاقة دولة إيران المالالي، التي ترى أنّ التطبيع بين الطرفين لم يعطها أيّ ضمانة في الحفاظ على مصالحها دولةً مهيمنةً ومُحتلّةً لأجزاء كبيرة من الجغرافيا السورية.

> الحكومة التركية الساعية إلى التطبيع مع الأسد، حائرة بين مصالحها في عودة اللاجئين السوريين ومتطلّبات أمنها المُهدّد

من هنا، يزداد واقع السوريين في إدلب اضطراداً في ماهيّة الخوف والتخوّف من التطبيع، إذ لا أمل ولا ثقة بنظام الأسد، ولن يكون فتاحاً للسوريين الارتهان لأيّ سيطرة للنظام السوري الاستبدادي في إدلب من دون حدوث عمليات تنكيل خطيرة وكبيرة، من الممكن أن تحدث حتّى لو جرت اتفاقات جديدة ما بين النظام السوري وتركيا، إذ إنّ هذا النظام كان وما يزال يكذب في كلّ شيء، وهو غير صادقٍ في توافقاته أو وعوده كلّها. وبالتالي، فإنّ مصير حيوات الناس في محافظة إدلب باتت على المحكّ، ولا أمل مطلقاً في دخول النظام السوري ضمن أيّ عملية سياسية جديدة اتكاءً على القرارات الأممية ذات الصلة، وهو الذي مازال يسوّف في مسائل وجولات اللجنة الدستورية، التي توقّفت قبل أن تنجز أيّ صياغة، لأيّ مادة دستورية، بعد أكثر من ثماني جولات متتابعة للجنة الدستورية. لا مناص أمام السوريين من الالتفاف بعضهم حول بعض، وإدراك أنّ للاقتراب مصالحهم وللسوريين أيضاً، وهذه مسألة لا بدّ من أن يدركها جميع السوريين، ليكونوا صفّاً واحداً وسدّاً منيعاً في هذا المجال، أمام أيّ تنازلات قد تقدمها بعض فصائل المُعارَضة السورية العسكرية، التي وضعت البيض كلّه في سلّة الخارج، أو في منصّات المُعارَضة الرسمية السورية، التي ما زالت تائهة في ملكوت مصالحها ومحاصصاتها، ومن ثَمّ توخي إرضاء الصديق وعدم عرقلة مساعيه، لكنّها لا يجب أن تنسى تضحيات شعبها السوري الأصيل، الذي ضحّى بأكثر من مليون شهيد على مذبح الحرّية والكرامة، وما زال يتابع التضحية شهيداً إثر شهيد. هذا الشعب السوري الذي ما برح يبحث عن مصائر مُعتقليه في سجون الطاغية، وما زال يحلم بدولة المواطنة وسيادة القانون وبناء العقد الاجتماعي السوري الجامع، إذ قام بثورته من أجل ذلك كلّه، ولم يتحقّق منها شيء وسط أجواء عالمية مفتوحة أصبحت منشغلة في أمور ومشاكل أخرى، متخلّية عن مصائر السوريين، وتاركة إيّاهم بين أيدي الجلّاد المُستبدّ من دون أن تُؤتي أيّ أُكل يُرجى.

(كاتب سوري)

حزب الوفد وأزمة الليبراليين في مصر

أحمد طه

شهد حزب الوفد المصري أزمة كبيرة في الأسبوع الماضي، على خلفيّة مقطع فيديو مُسرّب من داخله، ظهر فيه ثلاثة أعضاء من المستوى القيادي يتفاوضون داخل مقرّه الرئيس على تفاصيل بيع قطع أثرية، إذ ذكرت وسائل إعلام مصرية أنّ أحدهما مساعد رئيس الحزب، والثاني أحد أعضاء هيئته العليا. فجّر الفيديو حالةً من الجدل والاستياء الشديدَين في مواقع التواصل الاجتماعي، ما دفع رئيس الحزب إلى إصدار قرار بفتح تحقيق عاجل وفوريّ في واقعة الفيديو المُسرّب. وعليه، وفي مساعي قيادة الحزب إلى احتواء آثار الأزمة، أصدرت لجنة التنظيم المركزيّة في الحزب قراراً بإجماع أعضائها بفصل العضوَين القياديَّين من كل تشكيلات الحزب، كما قرّرت إبلاغ النيابة العامّة باتخاذ تدابيرها، وفقاً لتعبير المُتحدّث الرسمي باسم الحزب.

أصدر عددٌ من شيوخ «الوفد» (عمرو موسى، ومحمود أباظة، ومنير عبد النور) بياناً حمل هجوماً حادّاً على أوضاع الحزب، طالبوا فيه بضرورة تغيير كبير من أجل إنقاذ الحزب. وأشار البيان إلى ما يُنشر في مواقع التواصل الاجتماعي من سلبيّات فُحْرية، تتعدّى كلّ الحدود وتسيء إساءةً بالغةً إلى سُمعة «الوفد»، أمّا المُفارقة الطريفة فهي أنّ رئيس الحزب قد ردّ على ما ورد في البيان بقوله: «واقعة الفيديو تُعتبر فصلاً جديداً من فصول المؤامرة على شرعيّة رئيس الحزب»(!) تلك الواقعة المُخزية تفتح الباب أمام التأمّل في أحوال الحياة الحزبيّة في مصر، سيّما الأحزاب المحسوبة على الليبراليين، إذ يقول الواقع النظري إنّ «الوفد» هو الحزب الليبرالي الأعرق بين الأحزاب المصريّة، بيْد أنّ الواقع العملي يسير في اتجاه آخر.

بداية، يتعيّن تأكيد أنّ كاتب هذه السطور ليس عضواً في حزب الوفد، ولم يكن يوماً في أيّ حزبٍ آخر، بل لم يدخل أيّ مقرّ لأيّ حزب، لكنّه يذكر جيّداً ما كان يقرأ في صباه، وفي بواكير الشباب، في صحيفة الوفد، في عصرها الذهبي، نهاية الثمانينيّات ومطلع التسعينيّات، إبّان عهد الراحلَين مصطفى شردي وجمال بدوي، والمعارك الطاحنة التي خاضتها الصحيفة مع رموز الفساد والاستبداد مثل معركتها مع عبد الخالق المحجوب، شقيق رئيس مجلس الشعب الأسبق رفعت المحجوب، وحملتها الهادرة على وزير الداخليّة الأسبق زكي بدر، التي خلعت خلالها عليه لقب «أبو الرّيش»، وقد أفضت في نهايتها إلى إطاحته، بيْد أنّ أداء الصحيفة آخذ يتراجع شيئاً فشيئاً بالتزامن مع التراجع الكبير للأداء السياسي للحزب، وحضوره في الفضاء السياسي المصري، خاصّة بعد رحيل الرمز الوطني الليبرالي فؤاد سراج الدين باشا (آخر باشوات مصر)، في أغسطس/آب عام 2000، وهو الذي أعاد «الوفد» إلى المشهد السياسي المصري في نهاية الستينيّات، بعد غياب دام ربع قرن جرت فيه مياه كثيرة في نهر المشهدَين السياسي والاجتماعي بمصر، بعدما دخلت السياسة المصريّة عصر التنظيم الدولتي الشمولي الأوحد، بعد انقلاب 23 يوليو (1952)، وإجهاز العساكر على الحياة السياسيّة والنيابيّة، والدستوريّة، بعدما أصدرت الشموليّة العسكريتاريّة ذلك القرار الجائر بإلغاء الأحزاب السياسيّة من الأصل في يناير/ كانون الثاني 1953، فلم يعد في الساحة سوى التنظيم الشمولي الأوحد، الذي مثّل الدولة في مقابل جماعة الإخوان المسلمين.

عاد «الوفد» مع سراج الدين، بعدما ظهرت أجيال عدّة لم تسمع مجرّد السماع باسم هذا الحزب، ولا تعرف مُطلقاً أسماء أولئك الزعماء الذين حظرت الآلة الإعلاميّة الناصريّة ذِكرهم بأيّ صورة، حتّى لو في صفحة الوفيّات، ونعي الأموات، وظهرت أجيال حفظت «الميثاق» عن ظهر قلب (1962)، الذي أسهب في شرح أسباب فشل ثورة 1919، مُوجّهاً انتقادات حادّةً لـ«الوفد»، مُؤكّداً فشل المُفكّرين في مصر بين الحربين العالميتين، والمقصود هو التبخيس، والتنقيص، واللطعن الضمني في إدلب من دون حدوث عمليات تنكيل خطيرة وكبيرة، من الممكن أن تحدث حتّى لو جرت اتفاقات جديدة ما بين النظام السوري وتركيا، إذ إنّ هذا النظام كان وما يزال يكذب في كلّ شيء، وهو غير صادقٍ في توافقاته أو وعوده كلّها. وبالتالي، فإنّ مصير حيوات الناس في محافظة إدلب باتت على المحكّ، ولا أمل مطلقاً في دخول النظام السوري ضمن أيّ عملية سياسية جديدة اتكاءً على القرارات الأممية ذات الصلة، وهو الذي مازال يسوّف في مسائل وجولات اللجنة الدستورية، التي توقّفت قبل أن تنجز أيّ صياغة، لأيّ مادة دستورية، بعد أكثر من ثماني جولات متتابعة للجنة الدستورية. لا مناص أمام السوريين من الالتفاف بعضهم حول بعض، وإدراك أنّ للاقتراب مصالحهم وللسوريين أيضاً، وهذه مسألة لا بدّ من أن يدركها جميع السوريين، ليكونوا صفّاً واحداً وسدّاً منيعاً في هذا المجال، أمام أيّ تنازلات قد تقدمها بعض فصائل المُعارَضة السورية العسكرية، التي وضعت البيض كلّه في سلّة الخارج، أو في منصّات المُعارَضة الرسمية السورية، التي ما زالت تائهة في ملكوت مصالحها ومحاصصاتها، ومن ثَمّ توخي إرضاء الصديق وعدم عرقلة مساعيه، لكنّها لا يجب أن تنسى تضحيات شعبها السوري الأصيل، الذي ضحّى بأكثر من مليون شهيد على مذبح الحرّية والكرامة، وما زال يتابع التضحية شهيداً إثر شهيد. هذا الشعب السوري الذي ما برح يبحث عن مصائر مُعتقليه في سجون الطاغية، وما زال يحلم بدولة المواطنة وسيادة القانون وبناء العقد الاجتماعي السوري الجامع، إذ قام بثورته من أجل ذلك كلّه، ولم يتحقّق منها شيء وسط أجواء عالمية مفتوحة أصبحت منشغلة في أمور ومشاكل أخرى، متخلّية عن مصائر السوريين، وتاركة إيّاهم بين أيدي الجلّاد المُستبدّ من دون أن تُؤتي أيّ أُكل يُرجى.

(كاتب سوري)

> ماساة حزب الوفد جزء من ماساة الليبراليين في مصر، وفي مصر افراد ليبراليّون ولا يوجد تيّارٌ ليبرالي بالمعنى المُتعارَف عليه

تلك المئويّات بصمت شديد اتّشح بطابع التجاهل والإهانة، سوى مقال هنا أو فاعليّة هناك.

يكفي هنا إلقاء نظرة على احتفالية حزب الوفد بمئويّة ثورة 1919، التي اتّخذت طابعاً كرنفالياً خلا من أيّ ملمح رصين للحديث عن الثورة، التي دشّنت مفهوم الأمّة المصريّة، وأسست شرعيّة الدولة المصريّة، بعدما كانت ولايةً عثمانيّةً، والمفارقة المهلهِلة/المأساوية أنّ المدعو توفيق عكاشة كان أحد حاضري تلك الاحتفالية (!). ولا يمكن هنا أن نغفل تمخّض عنه، إذ حصل «الوفد» على 39 مقعداً احتلّ بها المركز الثالث في البرلمان، تلاه تحالف الكتلة المصريّة، المكوّن من ثلاثة أحزاب، بفارق بسيط، بعدما حصل على 34 مقعداً، وتجدر الإشارة إلى أنّ تحالف «الكتلة» قاده حزب ليبرالي وليد، أسّسه مليارديرٌ شهير معروف بتصريحاته المثيرة للجدل، التي غلب عليها طابع مُعاداة خصومه الإسلاميّين، فجاء الحزب الوليد أشبه بذراع سياسية لإمبراطوريّته الماليّة، بيْد أنّ ذلك الحزب الوليد تمكّن من سحب البساط من تحت أقدام حزب الوفد العريق، الذي تحوّل أخيراً جناحاً من أجنحة السُّلطة، من تلك المُعارَضة الكارتونيّة المُذجّنة المُستأنسة، التي تفاوض السُّلطةُ على الفتات، وتقبل بما تُلقيه إليها، مبدّداً تراثه الليبرالي كلّه في الدفاع عن الديمقراطيّة، والوقوف في وجه الاستبداد والديكتاتوريّة، بنوعيْها الأوتوقراطيّة والعسكريتاريّة.

يحمل آخر مشهد خرج من حزب الوفد دلالات مؤسفة ماساوية إلى أبعد مدى، فمأساة «الوفد» جزء من مأساة الليبراليين في مصر، الليبراليّون وليس التيّار الليبرالي، ففي مصر يوجد أفراد ليبراليّون ولا يوجد تيّارٌ ليبرالي بالمعنى المُتعارَف عليه، والمشهد برمّته يدعو شباب الليبراليين إلى القيام بمراجعات جذريّة للأخطاء السياسيّة، والأخلاقيّة، التي ارتكبها بعض المحسوبين زوراً على الليبراليين. المفارقة المؤلِمة أنّ ذلك المشهد القمعي، جرى تحت صورة كبيرة للزعيم الوطني سعد زغلول باشا، ولنا أن نسأل سؤالاً أفتراضياً خيالياً: ماذا لو خرج سعد زغلول باشا من قبره، أو مصطفى النحّاس باشا، أو أيٌّ من رفاقهم من تلك القامات الوطنية، من باشوات الليبرالية الوطنيّة، وسمعوا ورأوا ذلك المشهد؟ تُرى كيف ستكون ردّات فعلهم؟... الجواب متروك لخيال القارئ.

(كاتب مصري)

رئيس حزب الوفد عبد السند يمامة، القاهرة، 2023 (خالد دسوقي/فرانس برس)

كاريكاتير — كارتون موفمنت

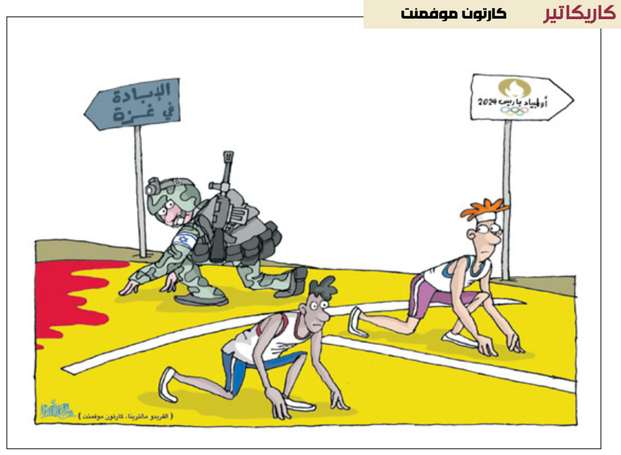

انتخابات في سورية: سلوك النظام والجمهور

حسين عبد العزيز

ماذا يعني أن تُجرى انتخابات في ظلّ نظام مُغرق في التسلّط والاستبداد؟ هل تُغيّر الانتخابات الشكلية من واقع الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في البلد؟... الجواب، لا، وهو ما يدركه الجميع، بمن فيهم المشاركون في هذه المهزلة. قد يظنّ بعضهم أنّ الانتخابات التشريعية في سورية لا أهمّية لها بالنسبة إلى النظام، وأنّها مُجرّد ديكور سياسي ليس إلّا، وهذا خطأ ناجم عن عدم قراءةٍ كافية لآلية تفكير الأنظمة الاستبدادية، مثل النظام السوري.

ثمّة مستويان للمسألة: خارجي وداخلي. في البعد الأول، قد يستغرب بعضهم أن الأنظمة الاستبدادية هي الأكثر إدراكاً لماهية الديمقراطية وتبعاتها، وهذا ما يجعلها حريصة جدّاً على الإمساك بالسلطة، وعدم تقديم أيّ تنازلات سياسية ستنتهي بالضرورة، إن حصلت، إلى تغيير المشهد السياسي في البلاد ولو بعد حين. هذا السبب بالتحديد هو الذي جعل النظام السوري يقرّر، منذ بداية الثورة، اتخاذ طريق الأمنة والعسكرة للثورة؛ لقد أدرك منذ البداية، حتّى قبل اندلاع الثورة، أيّ تنازل سياسي سيُتيح بالضرورة بتنازلات أخرى تؤدّي إلى تغيير في شكل النظام، ثمّ في بنيته بالضرورة، حتى لو كان هذا التغيير ديمقراطية التفويض، أو ديمقراطية استبدادية، كما في أنظمة ديمقراطية كثيرة هجينة في عالمنا المعاصر.

في حالة الديمقراطيات الهجينة التي تحدُث فيها انتخابات، وينتج منها تغيّر في شكل السلطة، مع بقاء بُنى النظام الاستبدادي قائمة، حدث تحوّل في بُنى الدولة والسلطة، وتغيّرت فيها علاقات السلطة بالمجتمع (مقارنة بين النظامين، السوري مثلاً والمصري زمن حسني مبارك، ثمة فارق موجود). من هنا، تميّز الأنظمة الاستبدادية الفرق بين دولة لا تجرى فيها انتخابات نهائياً، ودولة تُجرى فيها انتخابات شكلية. في الحالة الأولى، النظام ملكي . قبلي . عشائري، تنتج السلطة فيه من البنى عضوية ضمن الجماعة. وفي الثانية، تُجرّد حصول انتخابات (مهما كانت صفتها) سلّمَ الدولة خارج الأنظمة الملكية . القبلية، ضمن الأنظمة الجمهورية. بغضّ النظر عن ترتيب هذا النظام الجمهوري في سلّم الديمقراطيات. على سبيل المثال، حسب منظمة فريدوم هاوس (بيت الحرّية)، صُنّفت سورية عام 2021 في المعدّلات الأدنى في العالم من حيث الحقوق السياسية. ومع ذلك، هذا فارق مهمّ بالنسبة للأنظمة، وعندما يحدُث ضغط دولي على هذه الأنظمة، كالنظام السوري، فالحديث سيجري بشأن توسيع مساحة الحرّيات والمشاركة السياسية، ولن يجري الحديث عن بناء نظام سياسي جديد، ولعلّ ما جاء في ورقة الاثني عشر بنداً للمبعوث الأممي السابق إلى سورية ستيفان دي ميستورا، حول الحكم الرشيد، ما يُؤكّد ذلك.

بالنسبة إلى الجمهور المُطّلع على الأرقام في جديد انتخابات مجلس الشعب أخيراً، يرى أنّ عدد طلبات الترشّح للانتخابات المقبولة وصل إلى 9194 مُترشّحاً، بينما كان عدد المُترشّحين في الدورة الماضية، قبل أربع سنوات، 1658 مُترشّحاً، في ارتفاع ملحوظ وكبير للغاية عن جميع المرّات السابقة. لا يمتلك كاتب هذه السطور تحليلاً دقيقاً لهذه الظاهرة، فإمّا أنّ ذلك حدث بترتيب من النظام لتقديم صورة توحي بأهمية العملية الانتخابية، ومدى التأييد الشعبي له، أو أنّه فعل إرادي حرّ من الأفراد للحصول على مكانة في المجتمع. كما تُلاحظ قوّة المشاركة لأصحاب المال (رجال أعمال، ومهرّبون، وتجّار أزمات، وشخصيات سابقة في النظام لديها ثروات) في المدن الرئيسية. تشير هاتان الملاحظتان إلى وجود فئة اجتماعية لا تستطيع أن تعيش خارج عباءة النظام، لقد برمجت نفسها أو بُرمجت لتكون جزءاً من النظام وعلاقته. الوجاهة الاجتماعية والنفوذ لا يزالان هدفَين رئيسيين ضمن أولويات فئات واسعة في المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع السوري بشكل خاص، والسبب أنّ غياب الفضاء المدني والسياسي أدّى عقوداً عديدة قضى على المبادرات الفردية وعلى الإبداع الفردي، وأصبح التعبير عن الذات في الفضاء الاجتماعي محصوراً في بوابة النظام.

(من أسرة تلفزيون العربي)

> اللانظمة الاستبدادية أكثر إدراكاً لماهية الديمقراطية وتبعاتها، ما يجعلها حريصةً على عدم تقديم أيّ تنازلات

ماساة المهجّرين السوريين في تركيا

بشير البكر

لا النظام السوري يقبل عودتهم، ولا تركيا قادرة على الاستمرار في تحمّل عبئهم. هذا لا يخصّ آلافاً من المُهجّرين السوريين من ديارهم، بل ملايين هربوا من جرّاء الحروب المتواصلة، منذ ثورة السوريين من أجل الحرّية والكرامة في عام 2011. لجأوا إلى تركيا على موجاتٍ من أنحاء سورية كافّة. ومع مرور الوقت، ازداد الوضع تعقيداً في البلد المُضيف، الذي شهد خلال آخر أعوام ثلاثة موجةً متنامية من العنصرية، بسبب التوظيف السياسي للمسألة في أعقاب الانتخابات البلدية عام 2019، وخسارة حزب العدالة والتنمية (الحاكم) رئاستي بلديتي إسطنبول وأنقرة. ورغم أنّ حزب الشعب الجمهوري المعارض هو البادئ في إثارة القضية واستثمارها بقوّة، خضع «العدالة والتنمية» للمساومة والابتزاز السياسي الذي مارسه مُعارضوه، بدلاً من أن يتصدّى للظاهرة بحزم، ما جعلها تخرج من مسارها، وتتحوّل حالةً كراهيةٍ عامّة للعرب، الأمر الذي أضرّ بسمعة تركيا وباقتصادها، وأدّى إلى عزوف عربي عن الاستثمار والسياحة في هذا البلد.

تتحمّل السلطات التركية قبل غيرها مسؤولية حماية أرواح (وممتلكات) السوريين، الذين يتعرّضون للاعتداءات، بوصفها دولة مُستضيفة، حسب القوانين والمواثيق الدولية، وكلما ارتفعت حدّة الأزمة، زادت الحاجة إلى التحرّك من أجل إيجاد حلول عقلانية لها، خاصّة أنّها باتت مثل كرة الثلج تتدحرج بسرعة لتهدّد بإلحاق أضرار كبيرة بالسوريين

قليل من التفكير خارج الصندوق

محمود الريماوي

بين المتابعات والتقارير والتحليلات والتصريحات اليومية عن الحرب على غزّة، يقع المرءُ على دعواتٍ مُتكرّرة لوقف إطلاق النار، وقلّما يقع على دعوات مباشرة بصيغة مهمّات عاجلة ومطلوبة لوقف الإبادة وإنقاذ القطاع وأهله من التدمير والتقتيل، باستثناء التصريحات الشجاعة التي تصدُر عن الأمين العام للأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريس، ومسؤولي المنظّمة الدولية، وبينهم المفوّض العام فيليب لازاريني، التي تُصوّر هذه الحرب جرائمَ ضدّ الإنسانية.

ومع أنّ وتيرة الإجرام لا تتوقّف ضدّ المدارس ومراكز إيواء النازحين، ويسمّيها كلٌّ من مجرم الحرب بنيامين نتنياهو ووزير أمنه يوآف غالانت بـ«الضغط العسكري»، ومع أنّ هوامش الحياة تضيق أكثر فأكثر أمام ما يزيد عن مليوني شخص يواجهون خطر الهلاك بالقصف أو بالجوع أو بالعطش، أو بندرة الأدوية والطبابة، ناهيك بمخاطر الأمراض، إلّا أنّ هذا الواقع الكارثي يَجد خارج قطاع غزّة من يعتاد عليه ويتعايش معه، بما في ذلك عدّاد الضحايا اليومي، الذي قد يشبّه في نظر بعضهم عدّاد تاكسي أجرة. ويختزل كثيرون الوضع الكارثي في أنّه مُؤلِم لكنّ عمليات المقاومة مُستمرّة، وهو ما يمنح أملاً، غير أنّ حرب نتنياهو تتوجّه شفرتها إلى المدنيين، فحين يفقد جيش الاحتلال جنوداً منه، وهو يخسر بالفعل بصورة دائمة، فإنّ الانتقام يكون جاهزاً بقصف المدارس والبيوت، ومراكز إيواء النازحين، ولا تملك المقاومة رغم بطولاتها من وسيلة لوقف الاستهداف الإرهابي المنهجي للمدنيين. وخلال ذلك، فإنّ انتصاب بنايات أياً كانت يزعج الجنود الغزاة، فيقومون حين يصادفون فسحة من الوقت بنسف تلك البنايات. ودائماً لديهم ذريعة «ذهبية»: إنّهم يستهدفون عناصر من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في البيوت وفي الخيام، وفي البنايات وفي المدارس. كم مضى على هذا الوضع؟... أزيد من تسعة أشهر، أكثر من 288 يوماً، وكلّ يوم بسنة ممّا تعدّون. ليس الغرض من هذه السطور إثارة العواطف، فمن لديه عاطفة فإنّها تنبض من تلقاء نفسها من غير دعوةٍ من الآخرين. في واقع الأمر، الهدف من هذا المقال مخاطبة العقول أولاً، إذ إنّ استمرار

> من الخطأ الجسيم اختزال الحرب الوحشية على غزّة في أنّها منازلةٌ بين جيش الاحتلال وعناصر المقاومة، بل هي ذات وجهة استئصالية غير خافية

> لطالما دعا مسؤولون فلسطينيون إلى نشر قوّات دولية تتبع الأمم المتّحدة في الضفّة الغربية المُحتلّة، ولم يكن أحد ليعترض على هذه الدعوة سوى الاحتلال نفسه

الوضع الحالي يُنذر بمضاعفة الكارثة، علماً أنّ الهدف الجوهري لنتنياهو، وكثرة ممّن يشايعونه، هو التدمير التام للقطاع بمدنه الأربع: غزّة، ودير البلح، وخانيونس ورفح، بحيث تُجفّف موارد الحياة ويُقتل أكبر عدد من الناس، وسيكون المقامون حُكماً بينهم، بالنظر إلى ضيق مساحة القطاع، بما يحقّق هدف العنصريين الصهاينة بتدمير القطاع بكلّ ما فيه ومن فيه، من دون أن يتوقّفوا عن استخدام كلمة «حماس» في كلّ عِبَارة يتفوّهون بها من أجل تشتيت الانتباه وصرف الأنظار عن الصورة الكُلّية، وعن الوجهة الرئيسية لهذه الحرب التي تستهدف الغزّيين جميعاً، من جميع الأعمار، نموذجاً لما ينتظر شعب فلسطين.

الحرب على «حماس» وفصائل المقاومة جزء من هذه الحرب، فالعدو الذي تستهدفه المؤسّسة الصهيونية هو الكُتلة البشرية، وفي سياق الحرب على هذه الكُتلة تندرج فصول استهداف المقاومة، إذ إنّ بنك الأهداف يتمثّل، أولاً، منذ بدء الحرب، في المجمّعات السكنية والتجارية، والجامعات والمدارس والمستشفيات، والمعابد والأسواق والحقول الزراعية. وقد وصف يوآف غالانت هذا النمط من الحرب لدى مُخاطبة جنوده عشيّة الحرب البرّية على غزّة في أكتوبر/ تشرين الأول (2023) بقوله: «سوف تنجزون مهمّة لا مثيل ولا سابق لها في الشرق الأوسط». لذلك، ليس غريباً أن يلتزم بارتداء ملابس سوداء على الدوام، كحال أفراد المليشيات الإرهابية والفاشية، ومنها مُنظّمات صهيونية.

وعليه، من الخطأ الجسيم اختزال هذه الحرب الوحشية في أنّها منازلةٌ بين جيش الاحتلال وعناصر المقاومة، فمع الأخذ بالاعتبار والإجلال بطولات المقاومة وصمودها الجبّار وإنجازاتها المشرّفة في وجه آلة الحرب، إلّا أنّ هذه الحرب أشدّ خطورة من ذلك، إذ إنّها ذات وجهة استئصالية غير خافية باستخدام أسلحة فتّاكة ممنوحة من الجدّ الوديع جو بايدن، وهو ما يسعى الصهاينة إلى إخفائه، بالزعم أنّ حربهم الوحشية هي على حركة حماس ليس إلّا. يترتّب من ذلك أنّ استشراف الحلول والمخارج وصياغة الاتّفاقيات يتعيّن أن يكون مُقترناً بإدراك طبيعة هذه الحرب التي خلّفت، حتى اللحظة، آلاف الأطنان من الركام والنفايات، ما يحتاج إلى 15 عاماً لإزالته، إذ إنّ استمرار وجود الأنقاض ينذر بنشر الأوبئة، ويُعرقل مجرى إعادة الحياة شبه الطبيعية، علاوة على أنّ بعض هذا الركام يشتمل على رفات أعدادٍ لا تُحصى من الضحايا.

وبينما يسعى نتنياهو، بكلّ ما تَملِك يمينه، إلى إطالة أمد الحرب أطول ما يمكن، فإنّه ليس سرّاً أنّه تجري هنا وهناك مداولات حول ما بعد الحرب، وكذلك حول الهدنات المُفترضة، ومن سوف يسيطر على القطاع في تلك الأثناء، والمفاوضات التي جرت بشأن مستقبل معبر رفح هي جزء من هذه المداولات، إذ يرفض نتنياهو أيّ وجود فلسطيني في المعبر، ويرغب مثلاً بنشر عناصر من شركات أمن أميركية خاصّة. وسبق أن طُرِحَت فكرة نشر قوّات عربية ودولية، وما زالت هذه الفكرة قائمة بين واشنطن وعواصم عربية وأوروبية. ومن الواجب الوطني التعامل مع هذه الفِكَر باهتمام وحذر شديدَين، من منطلق جوهري، وهو وضع حدّ للحرب القذرة. وفي القناعة أنّ من الخطأ الاستخفاف بهذه الأفكار أو المسارعة إلى رفضها جملة وتفصيلاً، ومن حيث المبدأ، وبحُجّة أنّ اليوم التالي للحرب «شأن فلسطيني خالص»، فالقول بالشأن الخالص لما بعد الحرب ينسحب على الحرب نفسها، ما يُعفي الأشقاء والأصدقاء، وغيرهم، من أيّ دور لوقف الحرب، المقاومة لن تستطيع وحدها أن تُنجز هدف شلّ آلة الحرب، ولا إعادة بناء القطاع، فهي بحاجة اليوم وغداً، وابتداء من اليوم، إلى التجسير مع أطراف عربية ودولية، وإبداء حنكة سياسية كافية، وليس على طريقة الهبّة التي ووجهت بها تصريحات وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، عن تحبيذ بلاده فكرة نشر قوّات دولية في القطاع بقرار أممي، من أجل تمكين السلطة من الإشراف على القطاع، والانتقال من ذلك إلى معالجة القضيّة كلّها، قضيّة إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مُستقلّة، إذ إنّ إخراج قوّات الاحتلال من القطاع يُمثّل ويجب أن يُمثّل أولوية مطلقة. وبدلاً من اعتبار «أيّ قوّة عربية أو أجنبية بمنزلة قوّات احتلال»، حسب بيانات مُنفعِلة تهدر فرص الحوار مع العالم، واستدعائه للتدخّل الإيجابي، فإنّه من الواجب المشاركة في مناقشة هذه الفكرة وحيثيّاتها، بروح من الجدّية والمسؤولية، فلطالما دعا مسؤولون فلسطينيون إلى نشر قوّات دولية تتبع الأمم المتّحدة في الضفّة الغربية المُحتلّة، ولم يكن أحد ليعترض على هذه الدعوة سوى الاحتلال نفسه. الآن، وقد تغيّر وضع غزّة وبات أقسى من وضع الضفّة، وبات القطاع منكوباً بصورة مروّعة، وفَقَد طابعه الحضري، فإنّ وجود قوّات دولية مُتّفق عليها قد يُمثّل مرحلةً انتقاليةً مُؤقتةً يحتاجها المجتمع في غزّة حاجة وجودية.

لا بدّ من التفكير قليلاً خارج الصندوق من أجل كسر الجمود الحالي، وفتح نافذة للأمل أمام مليوني غزّي متروكين لمصيرهم المأساوي، فحرب الإبادة هي «ما علمتم وما ذقتم» أيّها الغزّيون، ولم يذقه أحد غيركم سوى أبناء شمال الضفّة الغربية في جنين ونابلس وطولكرم.

من المُقرّر أن تستضيف بكين اليوم السبت (2024/7/20) جولةً جديدةً من الحوار الذي لا ينتهي بين المُكوّنات الفلسطينية، وبالذات بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية من جانب، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي من جانب آخر. إذا كانت هذه الأطراف تشعر بالمسؤولية تجاه شعبها ووطنها، عليها أن تهتبل الفرصة وتستأنس برأي القيادة الصينية في أفضل السبل وأنجعها لوقف الحرب على غزّة. وكذلك، في أفضل الصيغ للشروع في إعادة الحياة إلى القطاع المنكوب في «اليوم التالي» لوقف الحرب، مع إبداء الترحيب بدور صيني فاعل، الآن وغداً، في قضية إنهاء الاحتلال. فمثل هذا التوجّه إلى استقطاب الفاعلين الدوليين، والإصرار على كسر الجمود الخطير، هما ما يثيران احترام الناس، وليس تهدئة الخلافات الفئوية بين الجانبَين.

(كاتب من الأردن)

منهجية التوصيف والانحياز: تقرير «رايتس ووتش» عن 7 أكتوبر

بيسان عدوان

منذ بداية معركة طوفان الأقصى، ظهر تضارب كبير في توصيف الأحداث، ليس بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بل عالمياً، وبين مؤسّسات ومنظّمات حقوقية دولية، إذ تبنّى بعض منها، في بداية الأحداث، السردية الصهيونية التي وصفت استخدام إسرائيل المُفرِط للقوّة دفاعاً عن النفس. وطوال أشهر الحرب على غزّة، ظلّ بعضُهم يتبنّى السردية نفسها في مواجهة الإدانة الدولية والعالمية التي اجتاحت العالم في وصف ما يحدُث باعتباره جريمة إبادة جماعية، لكن أيّاً من المؤسّسات الحقوقية الدولية لم ترقَ إلى تبنّي خطاب الجانب الفلسطيني، الذي ينظر إلى ما قامت به المقاومة الفلسطينية، ولا تزال، حقّاً في الدفاع عن النفس وفي مقاومة الاحتلال، وحقّاً في تقرير المصير، وأنّ المقاومة بأشكالها كافّة، ومنها العسكرية، حقّ كفلته القوانين والقرارات الدولية لكلّ الشعوب تحت الاحتلال، في ظل ما ترتكبه إسرائيل من أساليب الاحتلال وقمع الفلسطينيين.

ففي أحدث تقرير دولي صادر عن منظّمة هيومن رايتس ووتش، في 17 من الشهر الحالي (يوليو/ تمّوز)، وُجّهت اتهامات خطيرة للفصائل الفلسطينية المشاركة في هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023) على مستوطنات غلاف غزّة، واعتبرت المنظّمة أنّ الهجوم كان مُخطّطاً له من غرفة عمليات مشتركة للفصائل، ويتضمّن جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب. وعلى الرغم من تأكيد المنظّمة أنّ الاحتلال الإسرائيلي هو جوهر الصراع، إلّا أنّها أشارت إلى أنّ ذلك لا يُبرّر الانتهاكات التي وثّقتها خلال الهجوم. تضمّن التقرير (236 صفحة)، توثيقاً لعشرات الحالات من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ما أثار رفضَ فصائل المقاومة الفلسطينية وإدانتها، وردّت بعضها عليه، رغم أنّ العديد منها أكّدت عدم تلقّيها خطاباً من المنظّمة بهذا الصدد سابقاً، معتبرةً ذلك عواراً قانونياً تتحمّله الجهة الدولية، ويُشكّل انحيازاً كاملاً للسردية الصهيونية.

تقرير «هيومن رايتس ووتش» الصادر حديثاً، يعكس منظوراً مُحدّداً ومُنحازاً، تجاهل السياق الكامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وينحاز بشكل كبير للرواية الإسرائيلية، متجاهلاً بشكل واضح الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في حقّ الفلسطينيين، بما في ذلك القتل العشوائي، والاعتقالات التعسّفية، والتهجير القسري، والحصار الاقتصادي على قطاع غزّة.

أسّست المُنظّمة الدولية تقريرها على أنّ المنطقة التي تسمّى «غلاف غزّة» تابعة للدولة الصهيونية، متجاهلةً كلّ الاتفاقيات الدولية التي تعتبرها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المُحتلّة بموجب القانون الدولي واتفاقيات الهدنة. كما تعمّدت تجاهل الوضع القانوني لقطاع غزّة واعتباراته الدولية، حيث احتلت إسرائيل قطاع غزّة في 1967، ورغم انسحابها من المستوطنات في 2005، إلا أنها لا تزال تسيطر بشكل كامل على حدود القطاع وعلى المجالين الجوّي والبحري المحيطين به. بموجب القانون الدولي، تُعتبر المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزّة غير شرعية، وتعتبر إسرائيل الدولة المُحتلّة المسؤولة عن حماية المدنيين في المناطق التي تحتلّها، وهذا يشمل التزامات قوانين الحرب الدولية وحقوق الإنسان. ووفقاً للقانون الدولي والخبراء القانونيين، لا تعدّ مقاومة الاحتلال اعتداءً، بل هي جزء من الدفاع المشروع عن الأرض الفلسطينية واستعادة الحقوق المُغتصَبة. فبموجب اتفاقيات الهدنة المُوقّعة في 1949، تُعتبَر هذه الأراضي جزءاً من قطاع غزّة، وسكّانها الإسرائيليين مستوطنين غير شرعيين. وهنا نستعرض التفاصيل المُتعلّقة بالحدود والاتفاقيات التي تُؤكّد حقّ الفلسطينيين في هذه الأراضي.

وُقّعت اتفاقية الهدنة في 24 فبراير/ شباط 1949 مع مصر وسُجّلت في الأمم المتّحدة. وعند الاطلاع على الوثائق الأصلية لاتفاقية الهدنة، يتبيّن أنّ الحدود الحالية لا تمتّ بصلة للاتفاقية الأصلية التي تشمل مساحة حوالي 550 كيلومتراً مربعاً، بينما يظهر الوضع الحالي نقص القطاع بنحو مائتي كيلومتر مربع. في فبراير 1950، احتجّت إسرائيل لدى اللجنة المُشتركة مع مصر على وجود مشاغبات كثيرة على الحدود، ما يُسبّب اشتباكات. بناءً على ذلك، اتّفقوا في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة على اقتطاع جزء من القطاع ليكون مُؤقّتاً منطقةً عازلة (بمساحة 165 كيلومتراً مربّعاً)، ووقّعوا اتفاقية سرّية باسم «موديس فيفندي» أو «تعايش»، وأُودِعت في الأمم المتّحدة من دون علم الشعبين الفلسطيني والمصري، لكنها اعتبرت ذلك الإجراء لا يعني إلغاء الاتفاقية الأصلية (اتفاقية الهدنة). لكن أيّ دولة عربية، بما في ذلك مصر (ومنظمّة التحرير الفلسطينية)، لم تطالب بالعودة إلى خطّ الهدنة الأصلي، وهو خطّ توقّف القوات العسكرية وليس له أيّ معنى قانوني، ولا يعني أنّ الأرض على يمينه أو يساره تحت سيادة الدولة الصهيونية، واعتبارها حدوداً لها، بل يعني أنّها أراضٍ مُحتلّة. منذ ذلك التاريخ، لم تعيّن إسرائيل المنطقة المُقتطعة من قطاع غزة (200 كلم مربع)، التي تضمّ مستوطنات نيريم، ونور عوز، وماغن، وعين هشلوشة، أرضاً لها. وعليه، هذه المستوطنات كلّها باعتراف وثائق الأمم المتحدة، وباعتراف القانون الدولي، أراضٍ فلسطينية مُحتلّة.

الوثائق والشهادات التي اعتمدتها «هيومن رايتس ووتش» أدلّةً في وصف أحداث السابع من أكتوبر (2023)، ومنها شهادات من الجانب الإسرائيلي، أدلّة غير قطعية ولا ترقى إلى درجة اليقين وتُعدّ غير مكتملة، ودحضتها تحقيقات إعلامية إسرائيلية.

وكانت تقارير الصحافيين الذين سمحت لهم سلطات الاحتلال بدخول المنطقة غير موضوعية، وهناك صور وفيديوهات لم يتم التحقّق من صحّتها أو استخدمت خارج السياق. وحين تدّعي المنظّمة أن الهجوم كان مُخطّطاً له بشكل منهجي من دون أن تُقدّم أدلةً تثبت أنّه كذلك، وأنّه استهدف المدنيين بشكّل مُتعمّد، فيمكن اعتبار تلك المزاعم مبالغاً فيها. يتطلب اتهام المقاومة الفلسطينية بالقيام بهجوم ممنهج أدلة قوية تظهر أنّ الهجمات كانت جزءاً من سياسة واضحة ومُتّبعة من الفصائل. ناهيك عن أنّ التعريفات التي اعتمدتها المُنظّمة حول «مشاركة المدنيين في الأعمال العدائية»، تشي بأنّهم يفقدون حصانتهم بموجب المشاركة في تلك الأعمال، متجاهلة القانون الدولي، كالمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف، التي تنصّ على حماية المدنيين بما في ذلك حظر العنف ضدّهم، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين أسرى. قد تكون بعض الفصائل اتّخذت إجراءات قاسية في بعض الحالات. وفي غياب أدلة قاطعة، من الصعب الاعتماد على هذه المزاعم، كما تلك الاتهامات بجرائم اعتداءات جنسية وردت في التقرير. وتُصرّ «رايتس ووتش» على استخدام مصطلحاتٍ تُعلن بها انحيازها الكامل للسردية الإسرائيلية، مُتّخذة بذلك موقف إدانة مسبق للفصائل الفلسطينية، كما في تعريفها مصطلح «الرهائن» واحتجازهم، فيجب التمييز بين احتجاز الأفراد رهائن واعتقالهم جزءاً من الصراع العسكري. وترى الفصائل الفلسطينية في احتجاز بعض الأفراد وسيلةً للضغط على الجانب الإسرائيلي للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. تحت الاحتلال، يمكن للفصائل المسلحة تبرير بعض الأفعال أنّها جزء من الدفاع الشرعي عن النفس والمقاومة.

> أسّست «رايتس ووتش» تقريرها على أنّ «غلاف غزّة» منطقة تابعة للدولة الصهيونية، متجاهلةً الاتفاقيات الدولية التي تعتبرها أراضي فلسطينية مُحتلّة

> اعتمدت «رايتس ووتش» في تقريرها حول 7 أكتوبر (2023) لإدانة فصائل المقاومة الفلسطينية على أدلّة غير قطعية وتُعدّ غير مكتملة

قدّمت المنظّمة الدولية توصيات مختلفة للأطراف كافّة مطالبةً بوقف الهجمات «غير القانونية» التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية، وهو وصف يشي بالإدانة المُسبقة من دون أيّ تحقيق فعلي أو أحقية قانونية للفلسطينيين بالردّ، لكنها لم تطالب دولة الاحتلال بوقف هجماتها، رغم أنّ إسرائيل أيضاً ملزمة بوقف الهجمات غير القانونية ضدّ المدنيين الفلسطينيين. الغريب في التقرير هو التلاعب بالقوانين والنصوص التي تستند إليها المنظمّة في وصف الأحداث، وإدانة المقاومة الفلسطينية، وتسعى إلى إظهار «حيادية» تجنّباً للانتقادات الأميركية والصهيونية. وفي نهاية التقرير، توصي بأنّ على إسرائيل والأطراف الأخرى تطبيق اتفاقيات جنيف: «يجب أن تلتزم إسرائيل أيضاً بتطبيق اتفاقيات جنيف الأربع، بما في ذلك حماية المدنيين الفلسطينيين ووقف الهجمات غير القانونية».

مع وصول المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني إلى قناعة بأنّ ما من وسيلة لردع الفلسطينيين عن المقاومة، ولا حتّى من خلال وكلائه، فإنّ حلّه المطروح هو الاستئصال الكلّي للفلسطيني، وللكينونة الفلسطينية، من خلال شيطنة المقاومة الفلسطينية، ووسمها بكيانات غير قانونية وإدانتها بالوحشية والإرهاب، وما قامت به «رايتس ووتش» ما هو إلا أحد التجلّيات لتوحش الاستعمار وشرعنة ما يقوم به في مواجهة الفلسطينيين، شارعة الأبواب الدولية على مصراعيها لإنهاء الحقّ الفلسطيني، وإنهاء حقبة ما يسمى «حقوق الإنسان» والاتفاقيات الدولية. من المهم أن نكون قادرين على إدراك أنّ هذا المسار هو مسار نهاية الاستعمار الصهيوني الاستيطاني ونهاية دولة الاحتلال.

(كاتبة فلسطينية في بيروت)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads